الأمم المتحدة

E/CN.6/2020/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 December 2019
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الرابعة والستون

9-20 آذار/مارس 2020

البند 3 (ج) من جدول الأعمال المؤقت

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وأوضاع المرأة، ومسائل برنامجية

مقترحات بشأن المواضيع ذات الأولوية ومواضيع الاستعراض الخاصة باللجنة لعام 2021 وما بعده

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، الذي أُعدّ عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 8/2018، مقترحات للمواضيع ذات الأولوية ومواضيع الاستعراض المقبلة للجنة وضع المرأة.

220120 140120 19-22008 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

1 – طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره 8/2018، إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة وضع المرأة، في دورتها الرابعة والستين، تقريرا يتضمن مقترحات بشأن المواضيع ذات الأولوية ومواضيع الاستعراض الخاصة باللجنة لعام 2021 وما بعده. وهذا التقرير مقدَّم استجابة لذلك الطلب.

2 – ومنذ عام 1987، تستخدم اللجنة برامج العمل المتعددة السنوات. وعقب اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين في عام 1995، ووفقا لقرار الجمعية العامة 203/50، غطت برامج العمل المتعددة السنوات الفترات 1997–2000 و 2002–2006 و 2007–2009. وفي عام 2009، حُدّدت المواضيع ذات الأولوية ومواضيع الاستعراض للفترة 2010–2014، كما حُدّدت في عام 2013 تلك المواضيع لعام 2016. وفي عام 2016، حُدّدت المواضيع ذات الأولوية ومواضيع الاستعراض للفترة 2017–2019.

3 – وتضطلع اللجنة بدور مركزي في رصد واستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والمشاكل التي تعترض سبيل هذا التنفيذ على جميع الصعد. وتسهم اللجنة أيضا في متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، من أجل التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

4 – وعملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 6/2015 بشأن تنظيم لجنة وضع المرأة وأساليب عملها في المستقبل، تواصل اللجنة تطبيق نهج مواضيعي في عملها واعتماد برنامج عمل متعدد السنوات من أجل إتاحة القدرة على التنبؤ والوقت الكافي للتحضير. ولدى اختيار الموضوع الذي ستعطيه الأولوية، تضع اللجنة في اعتبارها، بالإضافة إلى منهاج عمل بيجين والوثيقتين الختاميتين للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، برنامج عمل المجلس وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبهذه الطريقة، تبني اللجنة أوجه التآزر وتسهم في عمل منظومة المجلس والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. كما أن تقييم اللجنة، في كل دورة، للتقدم المحرز في تنفيذ استنتاجاتها المتفق عليها بشأن موضوع من المواضيع ذات الأولوية من دورة سابقة، باعتباره موضوع استعراضها، هو أيضا جزء من أساليب عملها.

5 – وعملا بقرار الجمعية العامة 305/72، تعتمد كل من الهيئات الفرعية للمجلس موضوعا خاصا بها يتواءم مع الموضوع الرئيسي، مع مواصلة تناول ما يلزم من مسائل أو أي موضوع آخر لأداء مهامها الأخرى. وينبغي كذلك أن يعكس عملها الحاجة إلى نهج متكامل وعملي المنحى إزاء أهداف التنمية المستدامة.

6 – ويتيح اختيار المواضيع ذات الأولوية التي تستجيب للسياقات والاتجاهات والتطورات الحالية للجنة من إضافة زخم إلى التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وإذ تتناول اللجنة هذه المهمة المحددة للسنوات التي تلي عام 2020، ينبغي أن تشكل استنتاجات استعراض 25 عاما من التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين، والحاجة إلى تنفيذه الكامل والفعال والمعجل، إحدى الاعتبارات الرئيسية. وعقب الانتهاء من دورة الاستعراض الأولى للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وبدء عقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2019 (انظر قرار الجمعية العامة 4/74، المرفق)، فإن من شأن اختيار اللجنة لمواضيعها ذات الأولوية التي ستتناولها في دوراتها المقبلة أن يعزز أوجه التآزر بين تنفيذ منهاج العمل وتنفيذ خطة عام 2030 على نحو مراع للمنظور الجنساني.

7 - ويمكن أيضا أن يكون اختيار المواضيع ذات الأولوية وسيلة فعالة لتعزيز ممارسة اللجنة لدورها المحفز من أجل كفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال تقديم مدخلات مواضيعية في العمليات الحكومية الدولية الأخرى من منظور جنساني.

ثانيا - المواضيع ذات الأولوية للفترة 2021-2024

8 - في الدورة الرابعة والستين، قد تود اللجنة أن تعتمد برنامج عملها المتعدد السنوات للسنوات من عام 2021 إلى عام 2024. ويرد أدناه موجز لمقترحات المواضيع ذات الأولوية لهذه السنوات.

9 - وفي عام 2021، قد تود اللجنة أن تنظر في موضوع ''مشاركة المرأة في الحياة العامة وفي صنع القرار'' باعتباره موضوعها ذا الأولوية. وأعطى منهاج عمل بيجين الأولوية لمشاركة المرأة وتمكينها ومشاركتها في صنع القرار في الحياة العامة، وأرسى هدف تحقيق التوازن بين الجنسين في جميع الهيئات الحكومية والمؤسسات العامة لتحقيق المساواة في تمثيل المرأة والرجل. وتكفل عدة صكوك دولية لحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الحق في المشاركة في الشؤون العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق ممثلين يتم اختيارهم بحرية، والحق في التصويت وفي الترشح في الانتخابات، والمساواة في الحصول على الخدمات العامة. وتناولت اللجنة، في استنتاجاتها المتفق عليها في دورتها الخمسين، بالتفصيل الإجراءات الرامية إلى كفالة مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات. وفي الاستنتاجات المتفق عليها مؤخرا، تناولت اللجنة بانتظام دور مشاركة المرأة فيما يتعلق بالموضوع قيد النظر.

10 - كما أن أهداف التنمية المستدامة تعترف بأهمية مشاركة المرأة في الحياة العامة وفي صنع القرار، مع تحديد غاية محددة تتمثل في كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة في صنع القرار، بما في ذلك في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية (الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، الغاية 5-5). ولم يتضح بشكل جلي أكثر في الآونة الأخيرة ما يترتب على وجود المرأة ومساهماتها في الحكم المحلي من تأثير مباشر على الحياة اليومية للمجتمعات المحلية في معظم البلدان، إلا بفضل ما أصبح يُجمع من بيانات في إطار مؤشر أهداف التنمية المستدامة 5-5-1-ب.

11 - وتكتسي كفالة مشاركة المرأة في الحياة العامة والحيز المدني طابعا ملحا بصفة خاصة في وقت يتسم بالتقدم البطيء وغير الكافي واستمرار نقص تمثيل المرأة بين صانعي القرار في جميع أنحاء العالم. ويبدو أن حالات العنف والمضايقة ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة قد ازدادت مع تقلد المزيد من النساء للمناصب العامة، لا سيما نتيجة لتطبيق تدابير خاصة مؤقتة، مثل التحصيص الانتخابي الجنساني، واعتماد ''قوانين التكافؤ''، خصوصا في منطقة أمريكا اللاتينية. ويؤدي هذا العنف إلى ثني المرأة عن ممارسة حقوقها في المشاركة في الحياة العامة وتقلد المناصب فيها، ويعوق عمل المؤسسات، ويخنق صوت المرأة، ويضعف نتائج السياسات العامة للبلدان. وتُستهدف الشابات و/أو نساء الشعوب الأصلية و/أو النساء من المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية بوجه خاص بالعنف والمضايقة، كما يستهدف المدافعون عن حقوق الإنسان الواجبة للنساء، ويبدو أن تقلص الحيز المدني والتآكل الديمقراطي وردّات الفعل العكسية ضد المساواة بين الجنسين عوامل تؤدي إلى تفاقم هذه الاتجاهات. ومن الشواغل المتزايدة تزايد تفشي العنف على الإنترنت الذي يعجل بالعنف والتضليل الإعلامي الموجهين ضد النساء السياسيات والسياسات العامة (انظر A/73/301).

12 - ومن ثم، فإن هذه الاتجاهات والتطورات تدعو إلى دراسة السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز أصوات النساء والفتيات وقدرتهن على العمل ومشاركتهن وأدوارهن القيادية، وزيادة مشاركتهن وأدوارهن في الحياة العامة للتأثير على عملية صنع القرار في جميع المجالات، بما في ذلك فيما يتعلق باتخاذ القرارات المالية. ويمكن للجنة أن تدرس العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل في صنع القرار، بما في ذلك: الثقافة التمييزية في المؤسسات السياسية؛ والتهديد بالعنف والتخويف؛ وردّات الفعل العكسية على تطبيق التدابير الخاصة المؤقتة؛ وفرص مشاركة المرأة في صنع القرار على المستوى المحلي؛ واستجابات الجهات الفاعلة الحاسمة الحكومية وغير الحكومية للتصدي للعنف ضد المرأة في الحياة العامة وفي صنع القرار.

13 - وفي عام 2022، قد تود اللجنة أن تنظر في موضوع ''الابتكار والتغيير التكنولوجي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في العصر الرقمي'' باعتباره موضوعها ذا الأولوية. وقد تطرق منهاج عمل بيجين لدور التكنولوجيا في مختلف مجالات الاهتمام الحاسمة، واعترف بأن المرأة يجب أن تكون قادرة على المشاركة في العملية بدءاً من مرحلة التصميم وحتى التطبيق والرصد والتقييم. وأوصت اللجنة، في الاستنتاجات المتفق عليها في دورتها الخامسة والخمسين، باتخاذ إجراءات تتعلق بحصول المرأة على التعليم وفرص العمل في مجال التكنولوجيا. وأثارت اللجنة في دورتها الثانية والستين مسألة محو الأمية الرقمية للمرأة والفرص التي تتيحها الخدمات المتنقلة. وتُقام الروابط بين الوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها وبين التنمية المستدامة على نطاق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتعلق بالهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة (الفقر)، والهدف 2 (الزراعة)، والهدف 4 (التعليم)، والهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، والهدف 9 (البنى التحتية).

14 - والثورة الرقمية هي واحدة من أسرع التحولات المشهودة وأبعدها مدى منذ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عُقد قبل 25 عاما. واليوم، تمس التكنولوجيات الرقمية تقريبا كل جانب من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حتى وإن كانت أوجه عدم مساواة هامة في الوصول إليها واستخدامها سائدة داخل البلدان وفيما بينها، وبين النساء والرجال. فالتكنولوجيا الرقمية تغير عالم العمل، وتغير طريقة تواصل الناس واستعلامهم؛ وتُوسع نطاق الأشكال القائمة والجديدة من النشاط والدعوة؛ وتُؤثر على نظم الحوكمة، بما في ذلك الطريقة التي يتم بها توفير الحماية الاجتماعية والخدمات العامة؛ وتُولد كميات غير مسبوقة من البيانات. وفي الآونة الأخيرة، أصبح الذكاء الاصطناعي، مدعومًا بالخوارزميات والتعلم الآلي، سمة مميزة وقوة دافعة للتكنولوجيا الرقمية والابتكار.

15 - وتتيح هذه الاتجاهات فرصا جديدة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالإضافة إلى مخاطر جديدة. فعلى سبيل المثال، تَبيّن أن تكنولوجيات الهاتف المحمول تفيد المرأة في حصولها على المعلومات وتيسير عملها الجماعي. غير أن أوجه عدم المساواة في الحصول على التكنولوجيات الرقمية وسيطرة الرجل على استخدام المرأة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لا تزال قائمة. ويمكن أن يؤدي انتشار المنصات الرقمية، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، إلى إيجاد فرص عمل جديدة للمرأة. ولكن، بدون اتخاذ إجراءات محددة الهدف، قد يؤدي ذلك أيضا إلى إعادة ظهور أو مفاقمة أوجه عدم المساواة القائمة أصلا. وفي الوقت الراهن، لا تمثل المرأة سوى واحد من كل ثلاثة من العاملين في قطاع التعهيد الجماعي، مع انحراف التوازن بين الجنسين بشكل خاص في البلدان

النامية[1]. ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا أيضا في القطاعات والمهن التي تعتبر رائدة في مجال التكنولوجيات الجديدة، وهناك أدلة على أن هذا النقص في التنوع يؤدي إلى تحيز جنساني كبير[2]. وهناك بالفعل أمثلة على الكيفية التي يمكن بها للذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي أن يفتحا الباب أمام التمييز غير المقصود ضد المرأة وأن يُسببا مخاطر أكبر لتكرار التحيز الجنساني وإضفاء الطابع المؤسسي عليه. وإضافة إلى ذلك، برزت شواغل بشأن المخاطر الجديدة المتصلة بالإنصاف والإدماج، والخصوصية والاستقلال الذاتي، والمساءلة والشفافية، بما في ذلك زيادة تعرض النساء والفتيات لحالات العنف والإيذاء التي يتم ارتكابها أو تيسيرها أو مفاقمتها من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (انظر A/HRC/35/9).

16 - وتدعو هذه الاتجاهات والتطورات الراهنة إلى دراسة أثر الثورة الرقمية على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وينبغي للجنة أن تدرس وتناقش النُهُج المراعية للمنظور الجنساني لتسخير الفرص وإدارة المخاطر ذات الصلة بالرقمنة والابتكار التكنولوجي لفائدة النساء والفتيات، بما في ذلك تمكينهن اقتصاديا؛ والنهوض بالتعليم، والحصول على الخدمات الصحية والحماية الاجتماعية؛ والتحرر من العنف (التسلط عبر الإنترنت)؛ والمشاركة في الحياة العامة والحق في الخصوصية، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والفتيات اللاتي يواجهن أشكالاً متعددة ومتداخلة من عدم المساواة والتمييز.

17 - وفي عام 2023، قد تود اللجنة أن تنظر في موضوع ”المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في سياق التدهور البيئي وتغير المناخ“، باعتباره موضوعها ذا الأولوية. وقد تناول منهاج عمل بيجين المرأة والبيئة بوصفهما أحد مجالات الاهتمام الحاسمة، وجرت بلورة هذه المسألة بمزيد من التفصيل في المواضيع ذات الأولوية للجنة في دورتيها الحادية والأربعين والسادسة والأربعين. كما شددت اللجنة، في استنتاجاتها المتفق عليها في الدورتين الثانية والستين والثالثة والستين، على الحاجة إلى استراتيجيات مراعية للمنظور الجنساني من أجل التصدي للتحديات البيئية وتغير المناخ ولدعم قدرة المرأة والفتاة على الصمود والتكيف. وقد زادت مؤتمرات الأطراف في اتفاقيات ريو، وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، باطراد من عملها الرامي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويعترف اتفاق باريس في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بالتقاطع بين تغير المناخ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإعمال حقوق الإنسان.

18 - وتؤدي عواقب تغير المناخ (الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة) إلى زيادة أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين، بما في ذلك ما يتعلق بالفقر (الهدف 1)، والأمن الغذائي والممارسات الزراعية المستدامة (الهدف 2)، والصحة (الهدف 3)، والحصول على موارد المياه والطاقة المستدامة (الهدفان 6 و 7)، وسبل العيش المستدامة والمجتمعات السلمية (الأهداف 5 و 8 و 16)، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (الهدف 12)، واستخدام الموارد الطبيعية (الهدف 15).

(1) International Labour Organization. *Digital Labour Platforms and the Future of Work: Toward Decent Work in the Online World* (Geneva, 2018), p. xvi.

(2) J. Wajcman, “The digital revolution: Implications for gender equality and women’s rights 25 years after Beijing”، ورقة معلومات أساسية معدة لاجتماع فريق الخبراء في الدورة الرابعة والستين للجنة وضع المرأة، نيويورك، 2019.

19 - وقد تسارعت عوامل تدهور الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي، والاحترار العالمي، والظواهر الجوية القصوى، والكوارث الطبيعية، واشتدت بسرعة لتتحول إلى أزمات بيئية ومناخية واسعة الانتشار ومترابطة. ويؤدي التدهور البيئي وتغير المناخ إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين. وقد خلصت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، في تقريرها المعنون *الاحترار العالمي بمقدار 1.5 درجة مئوية*، إلى أن تغير المناخ يزيد من سوء الفقر القائم ويفاقم أوجه عدم المساواة، لا سيما أوجه عدم المساواة بين الجنسين وفي السن والعرق والطبقة الاجتماعية والطائفة الاجتماعية والانتماء إلى الشعوب الأصلية والإعاقة من عدمها، وأن آثاره أكبر بكثير على الفئات المهمشة بسبب علاقات القوة غير المتكافئة والقيود المفروضة على صوت هذه الفئات وقدرتها على العمل، ومحدودية فرص حصولها على الأراضي والموارد، والخدمات العامة، والبنى التحتية المستدامة. كما أظهرت البحوث أن المرأة تتأثر بشكل غير متناسب بسبب اعتمادها على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى وعدم تكافؤ فرصها في الحصول على هذه الموارد، إضافة إلى الخدمات العامة والبنى التحتية، بما فيها الطاقة والنقل والمياه والإصحاح، التي لا تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات. وبالإضافة إلى ذلك، تزداد مسؤوليات الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر التي تضطلع بها المرأة عندما تضطر النساء وأسرهن إلى البحث عن سبل عيش بديلة أو إلى الهجرة نتيجة للآثار البيئية المدمرة ولتغير المناخ على سبل العيش وتأمين الدخل. وتتعرض النساء الريفيات ونساء والشعوب الأصلية، والنساء والفتيات في حالات النزاع، والنساء والفتيات اللاتي يواجهن التشرد، بصفة خاصة لحالات محفوفة بالمخاطر وللفقر والاستبعاد في مواجهة التدهور البيئي. كما أن قدرة المرأة والفتاة على تحمّل الكوارث والتعافي منها تتأثر بشدة بأوجه اللامساواة بين الجنسين. وفي أغلب الكوارث، تكون نسبة الوفيات بين النساء أعلى بكثير مما هي عليه في صفوف الرجال، ويزداد انتشار الفقر بين النساء في المناطق المعرَّضة للكوارث[3].

20 - وفي الوقت نفسه، أثبتت المرأة أنها عامل رئيسي للتغيير بوصفها مستهلكة ومنتجة ومبتكرة وصانعة قرارات في الإجراءات المتعلقة بالمناخ والبيئة. فمشاركتها الكاملة والهادفة تزيد من فعالية الإجراءات المتعلقة بالمناخ.

21 - وتدعو هذه الاتجاهات والتطورات الراهنة إلى دراسة الروابط بين التدهور البيئي وتغير المناخ، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في محاولة لكفالة أن تستفيد جميع النساء والفتيات، لا سيما اللاتي يعانين من أشكال متعددة من التمييز، استفادة كاملة من السياسات البيئية والمناخية المراعية للمنظور الجنساني ومن تنفيذها، وكذلك من الاستثمارات الكافية في التمويل. وتشمل المسائل التي ينبغي النظر فيها ما يلي: بناء ودعم قدرة المرأة على الصمود فيما يتعلق بالبيئة والمناخ، بما في ذلك في سياق الكوارث، من خلال البنى التحتية المستدامة والخدمات العامة والتوعية وبناء القدرات؛ وكفالة المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة ودورها القيادي في جميع عمليات صنع القرار المتصلة بالمناخ والبيئة، بما في ذلك تدابير التخفيف والتكيف، وحفظ التنوع البيولوجي، والاستدامة في استخدام الأراضي وإدارتها؛ ودعم الانتقال العادل نحو تحقيق استقرار المناخ وحفظ التنوع البيولوجي، بما يكفل العمل اللائق والحماية الاجتماعية للجميع.

(3) United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), *Leveraging Co-Benefits Between Gender Equality and Climate Action for Sustainable Development: Mainstreaming Gender Considerations in Climate Change Projects* (New York, 2016).

22 - وفي عام 2024، قد تود اللجنة أن تنظر في موضوع ”التعجيل بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات من خلال خدمات التمويل والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني“، باعتباره موضوعها ذا الأولوية. وفي منهاج عمل بيجين، أبرزت الدول الأعضاء الحاجة إلى موارد مالية لتنفيذه تنفيذا كاملا وفعالا. وشددت على أن المسؤولية الرئيسية للدول الأعضاء تتمثل في استعراض أثر الميزانيات على المرأة والفتاة وتوجيه الموارد نحو الوفاء بالالتزامات الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وشددت أيضا على الدور الحاسم الذي تؤديه الأجهزة الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة. ومن ثم، فإن وضع استراتيجية قوية وممولة تمويلا جيدا لتعميم مراعاة المنظور الجنساني هو أمر بالغ الأهمية لكفالة ترجمة الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين إلى سياسات وبرامج في جميع المجالات.

23 - وفي الدورة الثانية والخمسين، تناولت اللجنة بالتفصيل دور الآليات الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بتمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي عام 2015، أقرت الدول الأعضاء، في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، بضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بوسائل منها القيام بإجراءات واستثمارات محددة الهدف في معرض صوغ وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وشددت، في خطة عام 2030، على أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني بصورة منهجية في تنفيذ الخطة أمر بالغ الأهمية، وأن دور المؤسسات والتمويل هو دور شامل لعدة قطاعات ويحظى بتركيز خاص في الهدفين 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

24 - وفي السنوات الأخيرة، أُحرز تقدم كبير، وبرزت فرص جديدة للتمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فقد نفذ عدد أكبر من الحكومات ميزنة مراعية للمنظور الجنساني من أجل تشجيع التغييرات في قوانين وسياسات الميزانيات ونظم إدارة المالية العامة. وعلى الصعيد المؤسسي، بدأت الوزارات المكلفة بالمالية والاقتصاد في تطبيق الميزنة المراعية للمنظور الجنساني عبر القطاعات. وتساعد الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين على تعميم مراعاة المنظور الجنساني عبر دورة التخطيط والميزنة، مع إشراك جهات فاعلة حاسمة، من بينها البرلمانات والمجتمع المدني. ومع ذلك، لا يزال هناك نقص مزمن في الاستثمار في المساواة بين الجنسين، كما يتضح من تقرير الأمين العام عن استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين (E/CN.6/2020/3)، الذي أبلغت فيه 40 في المائة فقط من البلدان التي وضعت خطط عمل وطنية عن تقدير التكاليف وتخصيص الموارد لتنفيذها. ولا تزال البلدان تفتقر إلى نظم مالية قوية لتتبع المخصصات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وقياس الأثر. وتشير البيانات المستمدة من تقارير 69 بلدا عن مؤشر أهداف التنمية المستدامة 5 (ج) 1 إلى عدم القدرة على إجراء تحليل جنساني واستخدام أدوات الميزنة المراعية للمنظور الجنساني بشكل فعال.

25 - وفي حين أن الموارد العامة المحلية لا تزال مصدرا حاسما للتمويل من أجل المساواة بين الجنسين وضرورية للوفاء بالالتزامات الوطنية، تظل جميع مصادر التمويل، العامة منها والخاصة والمحلية والدولية، مطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 5. وقد ازداد التمويل الدولي من أجل المساواة بين الجنسين باطراد منذ عام 2009؛ بيد أن المعونة التي تستهدف المساواة بين الجنسين كهدف رئيسي انخفضت بنسبة 7 في المائة في الفترة 2016-2017. وإضافة إلى ذلك، فإن التمويل الخاص، وإن كان واسع النطاق، لا يكون في كثير من الأحيان متوائما مع الأهداف الوطنية للمساواة بين الجنسين.

26 - ويتطلب المشهد المتغير لتمويل التنمية، مقترنا بالافتقار إلى التقديرات المالية لخطط المساواة بين الجنسين، تقييما من جانب اللجنة للجهود التي تبذلها الحكومات لتقدير تكاليف تنفيذ المنظورات الجنسانية وتعميم مراعاتها في جميع استراتيجيات التمويل الوطني. كما أن هناك حاجة إلى مواصلة دراسة دور المؤسسات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين في تصميم هذه الاستراتيجيات ورصدها وتنفيذها، وتعاونها مع الوزارات التنفيذية والبرلمانات والمجتمع المدني. ويمكن الاسترشاد في هذه الدراسة بممارسات الدول في الحصول على التمويل من مجموعة من المصادر لتحقيق غايات الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا - مواضيع الاستعراض للفترة 2021-2024

27 - قد تود اللجنة أيضاً أن تحدد في دورتها الرابعة والستين مواضيع الاستعراض للسنوات من عام 2021 إلى عام 2024. وترد أدناه مقترحات المواضيع ذات الأولوية لهذه السنوات.

28 - وسوف تقوم اللجنة، وفقا لأساليب عملها، في كل دورة بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستنتاجات التي اتفقت عليها بشأن موضوع من المواضيع ذات الأولوية في دورة سابقة باعتباره موضوع استعراضها، من خلال حوار تفاعلي يجريه ممثلو دول أعضاء من مختلف المناطق، على أساس طوعي، وذلك بعرض الدروس المستفادة والتحديات وأفضل الممارسات في تلك الدول، وسبل دعم وتحقيق التنفيذ المعجل، بوسائل منها معالجة الثغرات في البيانات والتصدي للصعوبات التي تعترض الارتقاء بمستوى جمع البيانات والإبلاغ عنها واستخدامها وتحليلها.

29 - وبالنسبة للسنوات من عام 2021 إلى عام 2024، ستتاح للجنة فرصة تقييم تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها التالية من الدورات السابقة: من دورتها الحادية والستين، بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة في عالم العمل المتغير؛ ومن دورتها الثانية والستين، بشأن التحديات والفرص في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات؛ ومن دورتها الثالثة والستين، بشأن نُظُم الحماية الاجتماعية، وفرص الاستفادة من الخدمات العامة، والبنى التحتية المستدامة لأغراض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة.

30 - وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تعظيم الأثر على الدورة التالية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، يمكن للجنة أن تنظر في عام 2024 في إجراء تقييم مرة أخرى لتنفيذ استنتاجاتها المتفق عليها في عام 2016 بشأن تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة، وهو ما أسهم إسهاما كبيرا في تنفيذ خطة عام 2030 على نحو يراعي المنظور الجنساني.

31 - وسوف يتواءم شكل الاستعراض مع أساليب عمل اللجنة. وسيُدعم الاستعراض أيضا بتقرير يقدمه الأمين العام عن التقدم المحرز بشأن موضوع الاستعراض على الصعيد الوطني. وستُصاغ نتيجة المناقشة بشأن موضوع الاستعراض في شكل موجز يعده رئيس اللجنة، على النحو المبين في أساليب عمل اللجنة.

رابعا – أساليب عمل اللجنة

32 – استعرضت اللجنة مؤخرا أساليب عملها في دورتها التاسعة والخمسين (انظر قرار المجلس 6/2015)، مع التركيز على السبل والوسائل الكفيلة بزيادة تعزيز أثر عملها (E/CN.6/2014/14). وشملت الجوانب الرئيسية لأساليب العمل المشمولة بالقرار: مسؤوليات اللجنة؛ وشكل الدورة، بما في ذلك تخصيص جزء وزاري، ومناقشة عامة، وموضوع ذي أولوية، ومسألة ناشئة أو مجال تركيز، وموضوع استعراض، بما في ذلك النظر في هذه العناصر ونتائجها؛ ومشاركة أصحاب المصلحة وإسهاماتهم؛ وتشكيلة الوفود الحكومية؛ ودور مكتب اللجنة؛ والتحضير للدورات؛ والنهج المواضيعي لعمل اللجنة، وبرنامج عملها المتعدد السنوات، والحاجة إلى بناء أوجه التآزر في اختيار المواضيع؛ ووثائق الدورة.

33 – ومنذ عام 2016، نظرت اللجنة في أربعة مواضيع ذات أولوية وفقا للشكل المبين في القرار، بما في ذلك من خلال اجتماعات مائدة مستديرة وزارية وأفرقة الخبراء، واعتمدت استنتاجات متفقا عليها بشأن تلك المواضيع. ونظرت في أربعة مواضيع للاستعراض بالشكل الجديد المبين في القرار، مع ما مجموعه 46 عرضا طوعيا قدمتها الدول الأعضاء من مختلف المناطق، وإسهامات من البلدان و/أو المنظمات الشريكة. ونظرت في ثلاث مسائل أو مجالات تركيز ناشئة، اختيرت خلال فترة ما بين الدورتين استنادا إلى مقترحات المكتب بعد إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء من خلال المجموعات الإقليمية. وعقد رئيس اللجنة مع أعضاء المكتب، في المتوسط، إحاطتين للدول الأعضاء تحضيرا لكل دورة. وظلت المشاركة في الدورات على مستوى رفيع، إذ يرأس في المتوسط أكثر من 70 وزيرا وفودهم الوطنية ويشارك حوالي 000 4 فرد من المنظمات غير الحكومية في كل دورة. كما قُدمت إسهامات في الدورات على نحو منتظم من جانب أصحاب المصلحة الآخرين، بمن فيهم رؤساء أو نواب رؤساء اللجان الفنية، والبرلمانيون، وممثلو الشباب، والمدعوون من الخبراء وممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، ومنظومة الأمم المتحدة.

34 – وتمارس اللجنة، من خلال أساليب عملها، ولايتها وتضطلع بمسؤوليتها عن الدفع قدمًا بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين والإسراع في تنفيذها على كل الصعد، وكذلك من أجل تنفيذ خطة عام 2030 على نحو يراعي المنظور الجنساني. وقد زادت أساليب العمل هذه من فرص تبادل الأفكار والتجارب والدروس المستفادة والممارسات الجيدة على المستوى الوطني، من خلال عقد جلسات تحاور وتنظيم مناسبات، بمشاركة مسؤولين رفيعي المستوى وخبراء. وهي تشجّع الانخراط في العمل على المسائل وتعزز إسهام اللجنة في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى. كما أنها تدعم الدور الحفاز الذي تؤديه اللجنة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

35 – ويمكن للجنة أن تستعرض الخبرة المكتسبة منذ عام 2016، بغية تقييم الدروس المستفادة وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحسين. ويمكن أن يأخذ هذا الاستعراض في الاعتبار أيضا الاستعراض المقبل الذي ستجريه الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين للترتيبات الواردة في القرار 305/72 ومرفقه، بالاقتران مع عملية استعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

خامسا – موجز: المواضيع ذات الأولوية ومواضيع الاستعراض المقترحة للفترة 2021–2024

36 – تُبيّن أدناه المواضيع ذات الأولوية ومواضيع الاستعراض المقترحة لدورات اللجنة الخامسة والستين والسادسة والستين والسابعة والستين والثامنة والستين:

(أ) الدورة الخامسة والستون (2021):

- الموضوع ذو الأولوية: مشاركة المرأة في الحياة العامة وفي صنع القرار
- موضوع الاستعراض: التمكين الاقتصادي للمرأة في عالم العمل المتغير (الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الحادية والستين)

(ب) الدورة السادسة والستون (2022):

- الموضوع ذو الأولوية: الابتكار والتغيير التكنولوجي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في العصر الرقمي
- موضوع الاستعراض: التحديات والفرص في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات (الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الثانية والستين)

(ج) الدورة السابعة والستون (2023):

- الموضوع ذو الأولوية: المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في سياق التدهور البيئي وتغير المناخ
- موضوع الاستعراض: تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة (الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الستين)

(د) الدورة الثامنة والستون (2024):

- الموضوع ذو الأولوية: التعجيل بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات من خلال خدمات التمويل والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني
- موضوع الاستعراض: نظم الحماية الاجتماعية، وفرص الاستفادة من الخدمات العامة، والبنى التحتية المستدامة، لأغراض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة (الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الثالثة والستين)

المرفق

المواضيع ذات الأولوية ومواضيع الاستعراض التي نظرت فيها لجنة وضع المرأة: الفترة 2006-2020

الدورة الخمسون (2006)

(موضوعان)

- تحسين مشاركة المرأة في التنمية: تهيئة بيئة تمكينية لتحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، مع مراعاة أمور منها ميادين التعليم والصحة والعمل
- مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات

الدورة الحادية والخمسون (2007)

- الموضوع ذو الأولوية: القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد الطفلة
- موضوع الاستعراض: دور الرجال والصبيان في تحقيق المساواة بين الجنسين

الدورة الثانية والخمسون (2008)

- الموضوع ذو الأولوية: التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- موضوع الاستعراض: مشاركة المرأة على قدم المساواة في منع النزاعات وإدارتها وحلها وفي بناء السلام بعد انتهاء النزاع

الدورة الثالثة والخمسون (2009)

- الموضوع ذو الأولوية: تقاسم المرأة والرجل للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
- موضوع الاستعراض: مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات

الدورة الرابعة والخمسون (2010)

- استعراض خمسة عشر عاماً من تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثيقتين الختاميتين للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون (2011)

- الموضوع ذو الأولوية: إمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك، لتحقيق أمور منها تشجيع إمكانية حصول المرأة بشكل متكافئ على فرص للعمالة الكاملة والعمل اللائق
- موضوع الاستعراض: القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد الطفلة

الدورة السادسة والخمسون (2012)

- الموضـــوع ذو الأولوية: تمكين المرأة الريفية ودورها في القضـــاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة
- موضوع الاستعراض: التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة السابعة والخمسون (2013)

- الموضوع ذو الأولوية: القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنع وقوعها
- موضوع الاستعراض: تقاسم المرأة والرجل للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

الدورة الثامنة والخمسون (2014)

- الموضـــوع ذو الأولوية: التحديات والإنجازات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصـــالح النساء والفتيات
- موضوع الاستعراض: إمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشـاركتهن في ذلك، لتحقيق أمور منها تشـجيع إمكانية حصـول المرأة بشـكل متكافئ على فرص للعمالة الكاملة والعمل اللائق

الدورة التاسعة والخمسون (2015)

- اسـتعراض وتقييم السـنوات العشـرين من تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثيقتين الختاميتين للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

الدورة الستون (2016)

- الموضوع ذو الأولوية: تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة
- موضوع الاستعراض: القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنع وقوعها

الدورة الحادية والستون (2017)

- الموضوع ذو الأولوية: التمكين الاقتصادي للمرأة في عالم العمل المتغير
- موضـــوع الاســـتعراض: التحديات والإنجازات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصـــالح النساء والفتيات

الدورة الثانية والستون (2018)

- الموضـوع ذو الأولوية: التحديات والفرص في مجال تحقيق المسـاواة بين الجنسـين وتمكين النسـاء والفتيات الريفيات

- موضوع الاستعراض: مشاركة المرأة في وسائط الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتمكينها من الوصول إليها، وتأثير هذه الوسائط والتكنولوجيات واستخدامها كأداة للنهوض بالمرأة وتمكينها

الدورة الثالثة والستون (2019)

- الموضوع ذو الأولوية: نظم الحماية الاجتماعية، وفرص الاستفادة من الخدمات العامة، والبنى التحتية المستدامة، لأغراض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة
- موضوع الاستعراض: تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة

الدورة الرابعة والستون (2020)

- استعراض وتقييم السنوات الخمس والعشرين من تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثيقتين الختاميتين للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة